نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

الصندوق يجري إصلاحا شاملا لنظام الإقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٤ مارس ٢٠٠٩

- صندوق النقد الدولي يعلن إصلاحا شاملا لإطار الإقراض والشرطية
- الإصلاح يتضمن خط ائتمان جديد للاقتصادات قوية الأداء التي تحتاج إلى تأمين أوضاعها
- الإصلاح يأتي مكملا لإجراءات الصندوق الرامية إلى إعطاء دفعة كبيرة لطاقته الإقراضية

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز طاقته الإقراضية في إطار إجراءاته المتخذة لدعم البلدان الأعضاء خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد أقر بالفعل عملية إصلاح شاملة لكيفية الإقراض من موارده تقوم على زيادة حجم القروض وتطويع شروطها حسب قوة كل بلد عضو.

أعلن صندوق النقد الدولي إنشاء خط ائتمان مرن جديد للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية ومن الأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. وبمجرد صدور الموافقة، يمكن صرف هذه القروض بالكامل ــ وهي تمثل نوعا من سياسات التأمينية لأصحاب الأداء القوي ــ عند الحاجة إليها بدلا من جعلها مشروطة بالتزام البلد المقترض باستيفاء أهداف معينة على مستوى السياسات على النحو المتعارف عليه في البرامج المدعمة بموارد الصندوق.

كذلك أعلن الصندوق الذي يضم ١٨٥ بلدا عضوا أنه يعتزم مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارده، وتقوية أداته التقليدية المعروفة باسم تسهيل الاستعداد الائتماني، وتبسيط شروط الإقراض. وجاري العمل أيضا على تنفيذ إصلاحات مكملة في أدوات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

وقد صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بقوله إن "هذه الإصلاحات تمثل تغيرا ملحوظا في كيفية مساعدة الصندوق لبلدان الأعضاء ــ على النحو المطلوب في فترة الأزمة العالمية الراهنة على وجه الخصوص. وسوف تكون زيادة المرونة فيما نقدمه من قروض إلى جانب ترشيد الشرطية عاملا مساعدا لنا في الاستجابة الفعالة لمختلف احتياجات كافة بلداننا الأعضاء ــ لا سيما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. وسوف يساعد ذلك بدوره على تجاوزها الأزمة وعودتها إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار."

قمة مجموعة العشرين

وقد تمت الموافقة على هذا الإصلاح الشامل قبل اجتماع مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة الكبرى والمقرر عقده في لندن لمناقشة إعطاء دفعة كبيرة لموارد الصندوق. ويتعين تحقيق زيادة ملموسة في الموارد المتوافرة لدى الصندوق حتى تتأكد البلدان الأعضاء على سبيل اليقين من أن الصندوق سوف تتوافر لديه الأموال الكافية لمساعدتها إذا ما احتاجت إلى الاقتراض أو لتأمين وضعها المالي.

وقد قدمت اليابان للصندوق بالفعل مبلغا إضافيا مقداره ١٠٠ مليار دولار أمريكي لزيادة موارده المتاحة للإقراض خلال الأزمة الحالية، كما تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٧٥ مليار يورو لنفس الغرض. وتُبذَل الجهود في الوقت الراهن لإضافة المزيد إلى موارد الصندوق في الفترة السابقة على القمة المقرر عقدها في ٢ إبريل القادم. وكان الصندوق قد منح قروضا بقيمة ٢٥٠ مليار دولار أمريكي قبل إعلان اليابان المساهمة بهذا المبلغ.

وقت عصيب بالنسبة للاقتصادات الصاعدة

وتواجه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مصاعب متزايدة في جميع أنحاء العالم بسبب انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث يوشك التمويل الخارجي على النضوب، والصادرات في هبوط حاد، وأسعار السلع الأولية تشهد تراجعا شديدا. ومع ازدياد طول الأزمة، سوف يرتفع عدد البلدان التي يزداد ضيق مساحة الحركة المتاحة لها على مستوى السياسات. ويمكن أن يؤدي توفير تمويل كبير من صندوق النقد الدولي إلى حماية البلدان المعنية من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الصدمات الخارجية، بل ويسهم في تجنب وقوع أزمات مكتملة الملامح إذا ما طُلِبَت المساعدات في وقت مبكر.

وصرح الصندوق بأن التوقعات الحالية تشير إلى انكماش النشاط العالمي بنسبة تتراوح بين ٠,٥% و ١% في عام ٢٠٠٩ على أساس المتوسط السنوي ــ وهو أول تراجع بهذا الحجم منذ ستين عاما سابقة. ولا يزال من المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تعافيا متواضعا في العام القادم، شريطة اتخاذ خطوات شاملة على مستوى السياسات نحو استقرار الأوضاع المالية، وتوفير دعم كبير من المالية العامة، وحدوث تحسن تدريجي في أوضاع الائتمان، ووصول سوق المساكن الأمريكية إلى منتهى انخفاضاتها السعرية، وتحقق الأثر الوقائي للانخفاض الحاد في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية المهمة.

ولمواجهة هذه التطورات، يعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة البلدان المتضررة من الأزمة. وقد منح بالفعل قروضا مقدارها ٥٠ مليار دولار أمريكي وتشير توقعاته ظهور احتياجات أكبر من ذلك بكثير. وإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات ويُجري تقييمات للتدابير المتخذة من أجل مكافحة الأزمة.

وبإصلاح إطار الإقراض الحالي، سوف يتمكن الصندوق من مساعدة البلدان بسهولة أكبر مع تفاقم تأثير الأزمة. ومن أهداف الإصلاح المتوخى في إطار الإقراض تشجيع البلدان الأعضاء على الاستعانة بالصندوق في أسرع وقت ممكن، بدلا من الانتظار حتى تصبح المشكلات عصية على الحل.

وفي هذا الصدد، صرح السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام بأن "الإجراءات المتخذة اليوم تمثل تطورا مهما في إطار الإقراض المعتمد لدى الصندوق. وقد توصلنا إلى هذه الإصلاحات بالاستماع إلى آراء بلداننا الأعضاء، والتشاور مع مختلف الأطراف المعنية، واستعراض التجارب السابقة. وسوف تمهد هذه الإصلاحات السبيل أمام البلدان الأعضاء كي تعمل مع الصندوق بفعالية أكبر في منع وقوع الأزمات وتسوية ما يقع منها، كما ستصبح عنصرا مكملا لجهودنا الجارية من أجل تحقيق زيادة كبيرة في مواردنا المتاحة للإقراض ككل."

أهم عناصر الإصلاح الشامل لإطار الإقراض

تحديث الشرطية: يهدف صندوق النقد الدولي إلى تركيز الشروط المرتبطة بصرف قروضه وتطويعها كي تتلاءم مع مختلف درجات القوة التي تُميِّز سياسات البلدان الأعضاء وأساسياتها الاقتصادية (سبق توجيه انتقادات للصندوق بدعوى أنه يبالغ في فرض شروط لا تركز بالقدر الكافي على الأهداف الأساسية). وسوف يتحقق هذا التحديث بالاعتماد على معايير الأهلية التي تتحدد سلفا (الشرطية المسبقة)، بدلا من الاعتماد على الشرطية التقليدية (اللاحقة). وإضافة إلى ذلك، سوف تبدأ من الآن مراقبة تنفيذ السياسات الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق في سياق مراجعات البرامج، بدلا من مراقبتها باستخدام معايير الأداء الهيكلية ــ التي سيتوقف العمل بها في جميع اتفاقات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تعقد مع البلدان منخفضة الدخل.

خط الائتمان المرن (FCL): يستحدث صندوق النقد الدولي خط ائتمان جديد موجه للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. ولما كانت الاستفادة من هذا التسهيل مقصورة على البلدان الأعضاء المستوفية معايير الأهلية، فلن يكون السحب منه مقيدا بتحقيق أهداف معينة متفق عليها فيما يتصل بسياسات البلد المستفيد. وتتبع المرونة في تصميم خط الائتمان المرن من عدم وجود حد أقصى لاستخدامه، وطول آجال السداد التي يسمح بها (من ٣,٢٥ سنة إلى ٥ سنوات)، وإمكانية تجديده دون قيود، واستخدامه المزدوج لتلبية الاحتياجات الطارئة (على أساس وقائي) واحتياجات ميزان المدفوعات الفعلية.

دعم اتفاقات الاستعداد الائتماني (SBA): تتيح الإصلاحات قدرا من المرونة أيضا في إقراض البلدان التي قد لا تكون مؤهلة للاستفادة من خط الموارد المرن وتحتاج إلى تأمين وضعها على غرار البلدان الأخرى. ويمكن لهذه البلدان أن تعتمد على الاتفاقات الوقائية الجديدة للاستعداد الائتماني عالي الموارد (HAPAs) باعتبارها نافذة معتادة للإقراض. وعلى غرار خط الائتمان المرن، تراعي الاتفاقات الوقائية ظروف كل بلد على حدة وتسمح بتركيز صرف القرض في البداية حسب قوة سياسات البلد المعني وحالة البيئة الخارجية.

مضاعفة حدود الاستفادة من الإقراض: يجري العمل على مضاعفة حدود الاستفادة الاعتيادية من قروض الصندوق. وتبلغ الحدود القصوى الجديدة للاستفادة من القروض التي تقدم بشروط غير ميسرة ٢٠٠% من حصة العضوية على أساس سنوي و ٦٠٠% منها على أساس تراكمي. وتؤدي هذه الحدود القصوى المعززة إلى طمأنة البلدان إلى كفاية موارد الصندوق المتاحة لتلبية احتياجاتها.

تبسيط هياكل التكلفة وآجال الاستحقاق: لإيجاد الحوافز السعرية الصحيحة للاقتراض من الصندوق، يجري أيضا تنفيذ إصلاح شامل لهياكل التكلفة وآجال الاستحقاق. كذلك يجري الإصلاح الشامل لإطار الإقراض من الصندوق.

تبسيط مجموعة الأدوات المستخدمة في الإقراض: في إطار الإصلاحات الجارية، تقرر إلغاء بعض التسهيلات التمويلية التي ندر استخدامها، وهي "تسهيل الاحتياطي التكميلي" و"تسهيل التمويل التعويضي" و"التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل" ــ الذي أصبح خط الائتمان المرن الجديد يشمل أهم خصائصه.

إصلاح التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل: يعمل الصندوق أيضا على إعادة تصميم تسهيلات الإقراض المتوافرة للبلدان منخفضة الدخل بغية تعزيز قدرة الصندوق على تقديم التمويل الميسر الطارئ والقصير الأجل. ويهدف الصندوق أيضا إلى تحقيق زيادة بمعدل الضِعْف على الأقل في قدرته الحالية على منح القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.